تاريخ الإستلام: 2019/11/16 تاريخ القبول: 2019/12/29 تاريخ النشر: 2020/01/05

الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصرنة العدالة الجزائرية

Electronic services available in the field of modernizing Algerian justice

الطيب بلواضح[1]

جامعة محمد بوضياف–المسيلة

tayeb.belouadah@yahoo.fr

الذهبي حليفة

جامعة محمد بوضياف–المسيلة

khalifa.dhahbi@univ-msila.dz

ملخص:

في ظل التطور التكنولوجي المذهل الذي يشهده العالم وتزايد حاجيات الأفراد، بات لزاما على الدولة تطوير المرافق العامة وعصرنة المؤسسات بما يقدم أفضل الخدمات التي تتسم بفعالية التنفيذ وسرعة الانجاز، لقد أصبح هذا الانشغال محل اهتمام كل الدول التي تسعى إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وإدراجها في البنية الإدارية ليكون لها الأثر الايجابي في تحسين الخدمات العمومية التي يستفيد منها المواطن، إن الجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا بهذا الجانب، وسخرت له أضخم الوسائل العصرية لتحديث مؤسساتها وترشيد الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية في كل المجالات، من ذلك الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية على جهاز العدالة، الذي يعتبر من القطاعات الإستراتجية بحيث تمت عصرنته، وذلك بإدخال التكنولوجيا الحديثة عليه، قصد تحسين الخدمات للمتقاضين ولمساعدي العدالة على حد سواء، كل ذلك في إطار مواكبة مشروع الإدارة الالكترونية الذي من شأنه تحويل عمل الإدارات العمومية من الأساليب الإدارية التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الالكترونية، عصرنة، العدالة الجزائرية.

ABSTRACT:

In light of the amazing technological development witnessed by the world and the increasing needs of individuals, it is incumbent on the State to develop public facilities and modernize institutions in order to provide the best services that are characterized by effective implementation and fast delivery.

[1] -المؤلف المرسل: الطيب بلواضح tayeb.belouadah@yahoo.fr

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

This concern has become the focus of interest of all countries that seek to benefit from modern technology and its inclusion in the administrative structure to have a positive impact in improving public services that benefit citizens.

Algeria, like other countries, has paid great attention to this aspect, and has harnessed the greatest modern means to modernize its institutions and rationalize the services provided by public utilities in all fields.

Among the reforms adopted by the Algerian state on the justice system, which is one of the strategic sectors to be modernized, is the introduction of modern technology to improve services for both the litigants and the justice professionals.

All in line with the electronic management project, this will transform the work of public administrations from traditional management methods to modern electronic methods.

key words: Electronic services, modernization, Algerian justice.

مقدمة:

إن التطور السريع في مجال التكنولوجيا وما تشهده الأنظمة الحديثة للمعلومات وشبكات الاتصالات المختلفة من تقدم وازدهار، كان له الأثر الكبير على الأنظمة الإدارية التي تحكم المرافق العمومية، مما ساهم في ظهور مفهوم جديد للمرفق العام تجسّد في الإدارة الالكترونية التي ساعدت على الخروج من النطاق الضيق والإمكانيات المحدودة، إلى مجال توسيع وتحسين الخدمات لتصل لأماكن تواجد المستفيدين في وقت قياسي ووجيز، ومما لا شك فيه أن هذا التحول الجذري للأساليب المنتهجة في عمل الإدارة، وما يترتب عليه من تسهيل لأعمال ومصالح المواطنين والمستثمرين وقطاع العمال، ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني بأكمله، لذلك سعت الحكومات جاهدة إلى تحسين خدمات المرافق العامة من خلال إستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة التي إنتشرت بشكل كبير في عصرنا الراهن، وقد مسّت هذه العصرنة العديد من المرافق الحسّاسة والقطاعات الاستراتجية من ذلك مصالح الحالة المدنية والمؤسسات المصرفية ومرفق القضاء وغيره من المرافق العمومية في الدولة.

وقد عرف مرفق القضاء قفزة نوعية في مجال الخدمات الإلكترونية، من ذلك إدماج تقنية التصديق والتوقيع الالكتروني في المجال القضائي بما يتيح الخدمات عن بعد؛ كما تم إنجاز وتوسيع ورفع تدفق شبكة الاتصال الالكتروني لأنظمة الإعلام الآلي الخاصة بالقطاع، بهدف تكوين قاعدة أنظمة معلوماتية تكفل الربط بين كافة المؤسسات القضائية وذات الصلة، إضافة إلى إستحداث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تسمح بتسيير ومتابعة الملفات القضائية المختلفة كل ذلك من أجل تحسين الخدمة العمومية كمّا ونوعا، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التكنولوجيا الحديثة في تحسين الخدمات العمومية المقدمة في قطاع العدالة الجزائرية؟**

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

إن الإجابة على هذا الإشكالية تقتضي طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الادارة الالكترونية بصفة عامة؟
- ما هو التنظيم القضائي المعتمد في الجزائر الذي تبنى الأسلوب الإلكتروني؟
- ما هي أهم الإصلاحات المقامة في إطار عصرنة قطاع العدالة الجزائرية؟
- وما مدى نجاعة وفعالية الإدارة الإلكترونية في هذا المجال الإستراتيجي وإنعكاس ذلك على أداء الخدمة العمومية؟

ولتسليط الضوء على هذا الموضوع والإجابة على اشكالية الدراسة والتساؤلات المرتبطة بها نقترح تقسيم العمل إلى مبحثين نُخصص الأول لمفهوم الإدارة الالكترونية في التنظيم القضائي المعتمد في الجزائر الذي تبنى الأسلوب الإلكتروني إعتبارا من أن الدراسة تختص بمرفق العدالة نموذجًا، ثم نتعرض في المبحث الثاني إلى تلك الإصلاحات المقامة في قطاع العدالة والمواكبة للتطور التكنولوجي.

وحوصلة لدراسة وتحليل الإشكالية السالفة الذكر نقدم النتائج حول تقييم ومدى نجاعة وفعالية الإدارة الإلكترونية في المجال القضائي وإنعكاسات ذلك على أداء الخدمة العمومية وسنقرن هذه النتائج باقتراحات ذات صلة سيتم إدراجها ضمن الخاتمة، وسنعالج هذه الدراسة من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول : الإدارة الإلكترونية في التنظيم القضائي الجزائري.

المبحث الثاني : تطبيقات عملية عن عصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية في التنظيم القضائي الجزائري

مما لا شك فيه أن الخدمة العمومية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمرافق العامة التي تسعى الدولة جاهدة الى تطويرها وفق الوسائل العصرية التي من شأنها تحسين متطلبات المواطن من خلال فكرة التسيير الجواري الحضري.

لقد إرتبط مفهوم الإدارة منذ القدم، بتحسين الخدمات الموجهة للجمهور حتى قيل بأن الإدارة هي المعرفة الصحيحة لما يريد أن يقوم به الأفراد، ثم التأكد من أنهم يفعلون ذلك بأحسن الطرق وأقل التكاليف[1]، ومنهم من قال بأنها عملية التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة على تنفيذ الأموال [2].

[1] – هاني عرب، أساسيات الإدارة الحديثة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2006.

[2] – فتيحة فرطاس، مقال بعنوان عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، سنة 2006.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

يتضح مما سبق بأن الإدارة العمومية بصفة عامة هي مزيج من القوانين واللوائح التنظيمية والعلاقات التي تساعد على تنفيذ سياسة الدولة، ولا يتم هذا الأمر عشوائيًا إنما يجب مراعاة عنصرين وهما الاهتمام بالمورد البشري وكذلك المورد المالي[1]، إن الإنتعاش الذي تشهده الإدارة العمومية في وقتنا الحالي في ظل تطور أساليب الخدمات التي تقدمها موازاة مع التطور التكنولوجي أدى بظهور " الإدارة الالكترونية "، هذا النظام اعتمدته الدولة في العديد من القطاعات الإستراتجية والتي من بينها مرفق العدالة بحيث تم إدراج الأسلوب الإلكتروني في التنظيم القضائي الجزائري لما له من أهمية بالغة في تطوير وتحسين وتسهيل الخدمات التي يقدمها مرفق القضاء للمتعاملين معه.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرف عن الإدارة الإلكترونية من خلال التطرق لمفهومها وأهدافها ووظائفها ثم نتعرف على التنظيم القضائي المعتمد في الجزائر، الذي تبنى هذا الأسلوب المتطور وهو ما سنفصله من خلال المطلبين الأول والثاني.

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات الجديدة التي تم تداولها في العصر الحديث وهذا بعد الثورة التكنولوجية والتطور المذهل الذي شهدته شبكات المعلومات والإتصالات وأنظمة الإعلام الآلي، الأمر الذي إنعكس بالإيجاب على التطوير والتحسين النوعي في مجال الخدمة التي تقدمها الإدارة والتي على رأسها الخدمة العمومية[2] .

لذلك سنخصص هذا المطلب في معرفة دلالة المصطلح المذكور –الإدارة الإلكترونية – ثم نتعرف عن أهدافها ووظائفها وذلك من خلال ما يتقدم من فروع.

الفرع الاول: مفهومها

يتحدد مفهوم الادارة الالكترونية من الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمصطلح في حد ذاته، ومع ذلك فقد حظيَ نظرا لحداثته بالاهتمام الواسع مما أدى إلى ورود العديد من التعاريف منها:

أن الإدارة الالكترونية " هي تحول الإجراءات الحكومية الداخلية أو الخارجية والمتمركزة حول توفير أو إتصال الخدمات للمتعاملين منها بفاعلية وكفاءة بصورة أفضل من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة "[3]، وهناك من عرفها " بأنها مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدمها إلى المواطن من خلال إستخدام التكنولوجيا " [1].

[1] – فتيحة فرطاس، المرجع السابق.

[2] – حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري. كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر،2007.

[3] – نادية سلامي، مقال بعنوان الإدارة الالكترونية كأساس لترقية الخدمة العمومية في الجزائر والدور والتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة، العدد الرابع، جوان 2015.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

ومما سبق ذكره يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة من قبل الإدارة أثناء قيامها بوظائفها من أجل الوصول إلى أحسن أداء للخدمة المقدمة للمواطنين.

الفرع الثاني: أهدافها

إن الهدف الرئيسي من إستخدام الإدارة الالكترونية هي الإنتقال من الأساليب التقليدية إلى الطرق الحديثة التي تقوم على تكنولوجيا الإعلام والإتصال وهذا لتحقيق النتائج التالية:

- تحقيق الفعالية بما يُمكّن من زيادة الإنتاجية في المؤسسة الإدارية.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين.
- المساهمة في إستعادة الثقة بين الإدارة والمواطن التي تُعدُّ شرطًا أساسيًا من شروط الحوكمة الرشيدة.
- تبسيط الإجراءات بما يسمح بتلبية حاجات الأفراد والمؤسسات.
- تخفيض التكاليف خاصة ما تتعلق بالعمالة واللوازم الإدارية والورق وغيرها [2].
- تحقيق ما يسمى بإدارة دائمة بلا مكان ولا زمان فالإدارة تعتمد على الإتصال الإلكتروني وكذلك العمل 24 ساعة متواصلة.
- القضاء على مشكلة التوثيق وحفظ الأرشيف بالطرق التقليدية.
- تحقيق الدقة والموضوعية وإستبعاد الخطأ.

الفرع الثالث: وظائفها

إن عصرنة الإدارة العمومية يحقق عدة وظائف من شأنها تحسين الخدمات للمرافق العمومية نجمل هذه الوظائف فيما يلي :

- إن الإعتماد على الأسلوب الإلكتروني في الإدارة يؤدي حتما الى قدرة التخطيط السليم والمستمر الذي قوامه المادي الحقائق العلمية التي لا تقبل إثبات العكس.
- تحقيق وظيفة التنظيم الإداري الدقيق على أساس أن التنظيم الإلكتروني في مجال الخدمات يكون أكثر مرونة.
- تحقيق وظيفة القيادة الإلكترونية في المجال الإداري بما يضمن التحكم في المعلومة والسرعة في التنفيذ.

[1] – أحمد باي، رانية هدار، مقال بعنوان دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، جوان 2017.

[2] – سميرة عطوي، نادية عيساوي، مقال بعنوان الإدارة الالكترونية كأداة لتحسين الخدمة العمومية، مع الإشارة لتجربة بعض مؤسسات الخدمة العمومية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 14، سنة 2017.

ISSN: 2353-0251 جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية E-ISSN: 2602-6791
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

– بسط الرقابة الفورية من خلال كشف الأخطاء بسرعة عن طريق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة التقليدية التي تكون بالتقارير الكتابية البعدية[1].

ومما تقدم نخلص إلى ان الإدارة الإلكترونية هي الأسلوب الأكثر كفاءة للقيام بالوظائف الإدارية تخطيطا وتنظيما وتنفيذا ورقابة إضافة إلى المرونة العالية في أداء الخدمات العامة في كل زمان ومكان.

المطلب الثاني: التنظيم القضائي الجزائري

إن عصرنة أي قطاع في الدولة لا يتأت إلا من خلال تطبيق الأنظمة الحديثة للإعلام والإتصال أو ما يسمى بالإدارة الإلكترونية، لذلك عملت الدولة إلى تطبيق هذه التجربة للرقي بمستوى الخدمة المقدمة للموطنين في عدة قطاعات من ذلك مثلا البلديات وهيئات الضمان الاجتماعي والعدالة وغيرها من الإدارات.

وإنطلاقا من أن موضوع الدراسة يتعلق بتخصيص مرفق القضاء كنموذجا لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر ينبغي معرفة التنظيم القضائي المعتمد والمؤسسات المكونة له بإختصار حتى نعرف نطاق ومجالات تطبيق الأسلوب الإلكتروني المتكامل بين أجهزة هذا التنظيم.

ومن المستقر عليه أن المشرع الجزائري تبنى غداة الإستقلال مبدأ وحدة القضاء إلا أنه من خلال دستور 1996 تبنى مبدأ الإزدواجية القضائية أي قضاء عادي وآخر إداري كما اهتم بإصلاح العدالة وعصرنتها.

الفرع الأول: النظام القضائي العادي

إعتمدت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة على وحدة القضاء ويتكون الهرم القضائي وقتها من المحاكم الإبتدائية والمجالس القضائية والمحكمة العليا، كجهات قضائية مشكلة للقضاء العادي، وتم تكريس هذا الأمر بموجب مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بالتنظيم القضائي[2]، ولقد طالت عملية العصرنة هذا التنظيم انطلاقا من المرافق العمومية التالية:

- **المحكمة:**

إن المحكمة الإبتدائية هي قاعدة الهرم القضائي في القضاء العادي الجزائري كونها تشكل الجهة القضائية الإبتدائية للمنازعات التي تدخل ضمن إختصاصها. كما تقسم المحكمة إلى أقسام أو إلى فروع حسب الحاجة إلى ذلك وتتمثل هذه الأقسام في القسم الجزائي المدني، العقاري، شؤون الأسرة، التجاري، الإستعجالي، الاجتماعي، الأحداث

[1] – راضية سنقوقة، دور الادارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، سنة 2018.

[2] – حياة قادة، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديد في تحسين الخدمة العمومية بالمؤسسة القضائية." محكمة تلمسان نموذجًا "، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والاتصال، كلية العلوم والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

والقسم البحري بالنسبة للمحاكم التابعة للمناطق الواقعة على الساحل، إضافة إلى مكاتب النيابة والتحقيق القضائي. يساهم أسلوب الادارة الإلكترونية في تسير كل هذه المصالح الى حد كبير من خلال التنظيم وتقديم الخدمات.

- **المجلس القضـــائي:**

يعد المجلس جهة الإستئناف للأحكام الصادرة من المحاكم الإبتدائية، يقسم هو الأخر على غرار المحكمة إلى عدة غرف منها الجزائية والمدنية والعقارية والتجارية والإستعجالية والإجتماعية وغيرها، إضافة إلى غرفة الإتهام ومكاتب النائب العام ورئيس المجلس القضائي، وتدار كل هذه المصالح بتقنيات الادارة الحديثة التي تساهم في التطبيق والتحكم وتقديم الخدمات للمتعاملين بمختلف أصنافهم.

- **المحكمة العليا :**

تعد المحكمة العليا رأس الهرم في التنظيم القضائي الجزائري وهي جهة طعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الإبتدائية والقرارات النهائية الصادرة عن المجالس القضائية.

تقسم هي الأخرى بدورها إلى عدة غرف حسب الإختصاص القضائي، وتعتبر محكمة قانون لا موضوع باعتبارها جهة رقابة على الأحكام والقرارات النهائية[1]، وتتوفر هي الأخرى على أنظمة شبكية ومعلوماتية متطورة ساعدت في تسهيل وتطوير الخدمات التي تقدمها.

الفرع الثاني: النظام القضائي الإداري

يشمل النظام القضائي الإداري " مجلس الدولة والمحاكم الإدارية " وبطبيعة الحال فإن لكل جهاز اختصاصات محددة بموجب القانون، فالمحكمة الإدارية هي الدرجة الأولى للتقاضي وبالتالي فإن أحكامها تُستأنف على مستوى مجلس الدولة الذي له مجموعة من المهام أكّد عليها القانون العضوي (01/98) [2] المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله.

- **المحكمة الإدارية:**

أنشأت بموجب القانون رقم (02/98) [3] المؤرخ في 1998/05/30 عوض الغرف الإدارية التي كانت تابعة للمجالس القضائية وتختص هذه المحاكم بالفصل ابتدائيا بحكم قابل للاستئناف أمام مجلس الدولة في القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو أحد المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها .

[1] – حياة قادة، نفس المرجع.

[2] – القانون العضوي (01/98) المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، عدد 37 المؤرخة في 01 يونيو 1998.

[3] – القانون (02/98) المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق بالمحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية، عدد 37 المؤرخة في 01 يونيو 1998.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

تعتمد المحكمة الإدارية أيضا في مجال الخدمة العمومية على تقنيات حديثة ومتطورة تؤدي حتما إلى تحسين الخدمات للمتعاملين أفرادا وإدارات ومحامين ومساعدين للقضاء الإداري.

- **مجلس الدولة:**

أستحدث بموجب دستور 1996 بإعتباره الهيئة القضائية العليا في جهة القضاء الإداري، له دور إستشاري بحيث يُبدي رأيه في مشاريع القوانين التي تم إخطاره بها، كما يقوم بتفسير النصوص القانونية السارية المفعول ويعتبر كذلك جهة إستئناف لجميع الأحكام الصادرة إبتدائيا من المحاكم الإدارية وكجهة طعن بالنقض في القرارات النهائية الصادرة عن الجهات الإدارية وكذلك قرارات مجلس المحاسبة. تعتبر تقنيات الإعلام الآلي وأنظمة الإتصال الحديثة من أهم الأساليب الإلكترونية التي يعتمد عليها مجلس الدولة في مجال الترتيب والتنظيم والمعلومات وتقديم الخدمات.

- **محكمة التنازع:**

أنشأت بموجب القانون العضوي (03/98) [1] المؤرخ في 1998/06/03 المتعلق باختصاص محكمة التنازع وتنظيم عملها وهي تنظر في التنازع السلبي أو الايجابي الذي يكون بين جهتي القضاء لتفصل بحكم نهائي بإختصاص جهة معينة حسب الحالة. وتعتمد هذه المحكمة كذلك عن أسلوب الإدارة الإلكترونية في مجال التنسيق والتنظيم والخدمات.

الفرع الثالث: الجهات القضائية المتخصصة

- **محكمة الجنايات:**

تعتبر محكمة الجنايات التي يكون مقرها في المجالس القضائية، جهات قضائية متخصصة في بعض القضايا النوعية لذلك ميّزها المشرع من حيث تشكيلها ومن حيث الإجراءات المتبعة أمامها، وتجدر الإشارة أنه من خلال التعديل الأخير لقانون الإجراءات الجزائية (07/17) [2] أضاف المشرع جهة لإستئناف أحكامها، أطلق عليها محكمة الجنايات الإستئنافية, كما غير في تشكيلتها بإضافة عدد المحلفين من اثنين إلى أربعة محلفين.

تقوم هذه الجهة أيضا على نظام إلكتروني حديث يقدم أحسن الخدمات العمومية للمرفق في حد ذاته من حيث الرتابة والنظام وللمتعاملين معه.

- **المحكمة العسكرية:**

أما فيما يتعلق بالمحكمة العسكرية فهي تلك الجهة المختصة في النظر في القضايا التي تتعلق بفئة العسكريين وقد خصّها المشرع بعدة إجراءات إضافة إلى تشكيلة خاصة، تقوم المحكمة العسكرية أيضا على نظام إلكتروني حديث

[1] – القانون (03/98) المؤرخ في 1998/06/03 المتعلق بمحكمة التنازع تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية، عدد 39 المؤرخة في 07 يونيو 1998.
[2] – القانون (07/17) المؤرخ في 2017/03/27، المتعلق بتعديل قانون الاجراءات الجزائية، عدد 20، المؤرخة في 2017/03/29.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

وفق تقنيات حديثة ومتطورة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء الأمثل للخدمات التي تقدمها هذه الجهة القضائية، بما يكفل إنتظامها إستمراريتها من جهة وتحسين الخدمات المقدمة من جهة ثانية.

ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن المشرع الجزائري تبنى العمل بتكنولوجيا حديثة للإعلام والإتصال قصد تحسين الخدمات العمومية في المجال القضائي مواكبة للتطورات الحاصلة في هذا المجال، وتجسد ذلك من خلال صدور عدة قوانين منها القانون (03/15) [1] المتعلق بعصرنة العدالة والقانون رقم (04/15) [2] المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين وغيرها ..

المبحث الثاني: تطبيقات عملية عن عصرنة قطاع العدالة في الجزائر

إن السعي إلى تحسين الخدمة العمومية عن طريق ما يسمى بالإدارة الالكترونية أو الإدارة الذكية أدى إلى ضرورة استحداث هيئة إدارية تعهد لها هذه المهمة.

وباعتبار أن دراستنا تنصب على قطاع العدالة الذي اسند هذه المهمة إلى مديرية مركزية سميت بالمديرية المكلفة بعصرنة قطاع العدالة باعتبارها أحد المديريات العامة التابعة للأمين العام ثم وزير العدل حافظ الأختام.

تتضمن هذه المديرية العامة من مديرية الاستشراف والتنظيم والتي تنقسم بدورها إلى مديرية فرعية للاستشراف ومديرية فرعية للتنظيم ثم مديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تنقسم بدورها إلى مديرية فرعية لأنظمة الإعلام الآلي والمديرية الفرعية لتطبيقات الإعلام الآلي.

لقد تمّ تزويد قطاع العدالة بممول للدخول إلى عالم الانترنيت ذات النوعية الرفيعة خاصة بهذا القطاع لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل هذه الهيئة بحيث يمكنها إنشاء وتسيير ذاتي لجميع الاتصالات الالكترونية لتصل المعلومة إلى كافة موظفي هذا القطاع بسرعة وفي أقل وقت ممكن وبسرية كذلك [3].

وتتجلى التطورات والإصلاحات المقامة في هذا الشأن من خلال التطبيقات العملية عن عملية عصرنة العدالة. إن هذه التطبيقات تجسدت من خلال تطوير الخدمات القضائية عن بعد التي ستكون موضوع حديثنا في المطلب الأول وكذا من خلال تطوير المعلوماتية المركزية التي نخصها بالدراسة في المطلب الثاني.

[1] – القانون (03/15) المؤرخ في 2015/02/01، المتعلق بعصرنة العدالة، المنشور بالجريدة الرسمية، عدد 06، المؤرخة في 2015/02/10.

[2] – القانون (04/15) المؤرخ في 2015/02/01، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، المنشور بالجريدة الرسمية، عدد 06، المؤرخة في 2015/02/10.

[3] – حياة قادة، المرجع السابق.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

المطلب الأول: تطوير الخدمات القضائية عن بعد

من أهم الإنجازات التي حققتها الدولة الجزائرية في هذا المجال توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومساعدي العدالة، وتجلى ذلك من خلال إستحداث التوقيع الإلكتروني للوثائق القضائية المختلفة، وإمكانية سحب الوثائق القضائية من أحكام وقرارات وجنسية وصحيفة للسوابق القضائية كل ذلك عبر الانترنيت، وكذلك توجيه الإستدعاءات المختلفة للمتهمين والضحايا والمتعاملين مع مرفق القضاء عن طريق الرسائل الالكترونية التي من شأنها تحقيق السرعة في تنفيذ الخدمة، إضافة إلى تمكين أصحاب القضايا والمحامين من معرفة مآل القضايا إلكترونيا دون التنقل إلى المحاكم والمجالس بمختلف أنواعها ودرجاتها، زيادة عمّا توّفره الوسائل الالكترونية الحديثة من تسهيل لإجراء محاكمات مرئية مباشرة عن بعد لتجنب نقل المساجين وما يكلف ذلك من عناء ووقت، وكذلك إستغلال هذه الوسائل في التكوين العلمي للقضاة ومساعدي مرفق القضاء من خلال تلك المداخلات العلمية والندوات والمحاضرات التي تلقى عن طريق أنظمة سمعية وبصرية متطورة .

الفرع الأول: إستحداث التوقيع الإلكتروني للوثائق القضائية

لقد بادرت وزارة العدل بتجسيد تقنية التصديق والتوقيع الإلكتروني في المجال القضائي وفقا للقانون رقم (04/15) المذكور سابقا الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، كل ذلك بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.كما تم وضع مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الالكتروني حيّز الخدمة منذ سنة 2014 تحت إشراف وزارة العدل ؛وتمكن هذه التقنية من توقيع الأحكام والقرارات والوثائق القضائية إلكترونيا، قصد تسهيل حصول المواطنين والمتقاضين والمحامين على نسخا منها عن طريق المواقع الالكترونية دون عناء، لا سيما تلك التي تصدر من جهات قضائية بعيدة من ذلك قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة.

الفرع الثاني: سحب الوثائق القضائية عبر الانترنيت

مكنت التقنية الحديثة المذكورة أعلاه والمتمثلة في التوقيع والتصديق الإلكتروني من تسهيل وتطوير الخدمات في مجال سحب الوثائق القضائية من ذلك ما يلي:

أولا – فيما يتعلق بصحيفة السوابق القضائية:

لقد تمّ ربط كافة المجالس القضائية والمحاكم بالمركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية وتمّ هذا بعد الانتهاء من إنشاء قاعدة معطيات وطنية، وعليه يتم منح البطاقة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية في ظروف تتسم بالسرعة والفعالية بل أن الشخص يستطيع سحب هذه الوثيقة من أي جهة قضائية عبر الوطن وحتى من القنصليات في الخارج.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

ثانيا – فيما يتعلق بشهادة الجنسية:

لقد تمّ استحداث ما يسمى بالمسح الرقمي لشهادة الجنسية التي يستخرجها الطالب لأول مرة بعد تقديم شهادات الميلاد لكل من الأب والجد وبعد إستخراج هذه الوثيقة فإنه يمكنه في المرة القادمة طلبها عن طريق تقديمه لبطاقة الهوية فقط، بل تعدى الأمر ذلك بحيث ينشأ للشخص حساب خاص به وكلمة مرور سريّة تتعلق بشهادته بحيث يتمكن من إستخراجها في أي وقت عن طريق الحساب المنشأ لهذا الغرض وفي أي وقت يشاء [1].

ثالثا – فيما يتعلق بالأحكام والقرارات:

يمكن لكل محام مسجل باحدى المنظمات الجهوية للمحامين عبر التراب الوطن سحب نسخا من الاحكام والقرارات والاوامر والمحررات القضائية لموكليه آنيا عن طريق الموقع الالكتروني لوزارة العدل، شرط اتباع عدة خطوات تقنية محددة.

وقد سهلت هذه الخدمة على المحامين، وسمحت لهم بسحب هذه الوثائق بإجراءات سهلة ومبسطة عن طريق التنقل الالكتروني بدلا من التنقل المباشر لهذه المرافق الذي يكلف الجهد والوقت لا سيما ما تعلق منها بالقرارات المركزية التي تصدر عن المحكمة العليا ومجلس الدولة واللذان مقرهما الجزائر العاصمة .

الفرع الثالث: توجيه الإستدعاء ومتابعة القضايا والطعون ومعرفة مآلها إلكترونيا

في إطار تطوير الخدمات التي يقدمها مرفق القضاء تم إستحداث عدة إجراءات في مجال إستدعاء الأطراف ومتابع القضايا والطعون المختلفة إضافة إلى معرفة مآل القضايا، وسنتناول ذلك من خلال ما يتقدم من نقاط:

أولا – فيما يتعلق بتوجيه الاستدعاء:

طبقا لأحكام المادة التاسعة من قانون عصرنة العدالة المذكور سلفا، تم إستحداث طرق جديدة لإرسال الإستدعاءات والإخبارات الإجرائية للخصوم والمحامين والمتعاملين مع مرفق القضاء بواسطة الطريق الالكتروني، وتندرج هذه الآلية الجديدة في إطار تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية المتخذة في سبيل عصرنة قطاع العدالة، وذلك من خلال تمكين الجهات القضائية من إرسال هذه الوثائق إلكترونيا عوضا من إرسالها بالطرق التقليدية كالبريد العادي الذي غالبا ما يصل فيه الإستدعاء خارج الآجال الممنوحة [2].

[1] – نفس المرجع.

[2] – زروالة كيلاني، مدير الاستشراف والتنظيم بالمديرية العامة لعصرنة العدالة، عرض تقديمي، الخدمات المتاحة في مجال عصرنة العدالة لفائدة المحامين والمتقاضين، بمناسبة اليوم الوطني للمحامي، 24 مارس 2018.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

ثانيا – فيما يتعلق بمتابعة القضايا:

تمكّنت المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة من استحداث ما يسمى التطبيقة أو نظام متابعة الملفات القضائية الذي تمّ تعميمه على كافة المجالس والمحاكم القضائية وكذا المحكمة العليا ومجلس الدولة بحيث يهتم هذا النظام بمتابعة الملف القضائي من تاريخ الإيداع إلى غاية النطق النهائي بالحكم. وبالتالي يتمكن المواطن المعني أو محاميه من الاطلاع على مآل القضية عن طريق الدخول إلى الشباك الالكتروني ثم إدخال الرمز السري للقضية المعنية التي تسلم إلى المعني أو محاميه.

ثالثا – فيما يتعلق بالطعون:

لقد ساهمت المنظومة الآلية للأجهزة القضائية من تسهيل الخدمة للمواطن والمتقاضي بحيث أصبح يمكنه أن يقوم بالطعن سواءً الجزائي أو المدني أمام المجلس القضائي ومن ثمَّ يقوم بتسجيل عريضة الطعن ويقوم بتبليغها للخصوم ثم يقوم بإيداع كل هذه الوثائق على مستوى المجلس ليتم إرسال الملف فيما بعد إلى المحكمة العليا وهذا لتسهيل الخدمات عن المتعاملين من جهة وحتى لا تبقى هذه الملفات عالقة على مستوى المحكمة العليا من جهة أخرى؛ ومن ثمة فإن كل هذه التطورات الحاصلة في هذا القطاع من شأنها تحسين مستوى الخدمة العمومية وتسريعها وتقريب الإدارة من المواطن[1].

الفرع الرابع: نظام المحاضرات والمحاكمات عن بُعد ومتابعة المساجين

من الاساليب الراقية للعدالة العصرية خلق انظمة جديدة لتكوين موظفي قطاع العدالة والتواصل الالكتروني في المجال القانوني وكذا في مجال المحاكمات التي تجرى عن بعد بواسطة اجهزة مرئية وسمعية تمكن من انعقاد جلسة محاكمة بالمعنى الحقيقي تظم قضاة الحكم والنيابة والدفاع والأطراف ضحايا ومتهمين. كما تم استحداث برنامج خاص بمتابعة المساجين عبر تطبيقة خاصة بالمؤسسات العقابية،وسيتم تفصيل ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا – فيما يتعلق بالتكوين والتواصل:

في إطار عصرنة العدالة وتحسين الخدمة العمومية في هذا القطاع تم إستحداث الشبكة القطاعية للإعلام الآلي التي تهدف إلى خلق ما يُسمى بجهات القضاء الافتراضية فهي عبارة عن إتحاد وإتصال شبكات محلية على مستوى كل جهة قضائية بمجموع 36 مجلس قضائي و192 محكمة و21 ملحق و127 مؤسسة عقابية بالإضافة إلى الإدارة المركزية والمحكمة العليا ومجلس الدولة والمدرسة العليا للقضاء وكذا المدرسة الوطنية لأمناء الضبط والمفتشية العامة لإدارة السجون.

[1] – نفس المرجع.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

وعليه فإن هذه الشبكة تهدف إلى عصرنة قطاع العدالة عن طريق فك العزلة عن بعض الجهات القضائية حتى يتسنى لكل الموظفين في هذا القطاع مثلًا الحضور والاستماع للمحاضرات التي تلقى عن بعد من أجل تكوين موظفي هذا القطاع وطرح الانشغالات مباشرة على مستوى الجهات المركزية لإيجاد حلول في أقرب وقت للمشاكل التي تعترضهم أثناء تأدية مهامهم، تساهم كذلك هذه الآلية في عقد الاجتماعات عن بعد بين كافة المسؤولين وفي هذا إختصار للوقت والمال[1]، كما يساهم هذا الإجراء في عملية التكوين للقضاة بحيث يمكن للقاضي الاتصال من خلال رقم خاص من الجزائر بأي جهة قضائية أخرى لإجراء تكوينه المبرمج وهذا دائما بالاتفاق مع الجهة المكونة حتي ولو كانت بالخارج.

ثانيا – فيما يتعلق بالمحاكمات عن بعد:

تمكن الشبكة القطاعية للإعلام الآلي المذكورة آنفا من سماع واستجواب المحبوسين عن بعد ومحاكمتهم كذلك حتى لا يبقى المحبوس في انتظار أمر الاستخراج والتحويل الذي تصدره النيابة العامة والذي يتطلب تنفيذه عدة أيام، لا سيما إذا كان المحبوس بعيد بمسافة عن جهة المحاكمة وبالتالي تتم محاكمته في اقرب الآجال وفي هذا ربح للوقت والمال لان تحويل المحبوسين فيه تكاليف وأعباء للخزينة العمومية من تسخير للقوة العمومية وما إليه من الإجراءات المعقدة[2] .

ثالثا – فيما يتعلق بمتابعة المساجين:

مما لا شك فيه أن قطاع العدالة كل لا يتجزأ والمؤسسة العقابية هي ركن من هذا القطاع وبالتالي فإن عصرنة هذا القطاع لا تتأتى إلّا بالنهوض بكافة أجهزة ومفاصل هذه الهيئة لأن العمل القضائي وحدة متكاملة.

وفي هذا الإطار وضعت اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة برنامج يهدف إلى إصلاح قطاع السجون من خلال تحديد مسار كل مسجون من تاريخ حبسه إلى غاية إطلاق سراحه وبالتالي فهو يساعد في برنامج المكافئة على حسن السيرة من خلال الموافقة على الإفراج المشروط وكذا العمل في الورشات، وبالتالي فإن كل المعلومات الخاصة بالمساجين تسجل في قاعدة البيانات الخاصة بهذه التطبيقة إنطلاقا من اسم ولقب المحبوس، نوع الجريمة، رقم القضية، الحالة المدنية للمسجون وكذلك الممتلكات المادية التي بحوزته وغير ذلك من المعلومات.

تهدف هذه المعلومات إلى إنشاء بطاقة وطنية للمحبوسين وبالتالي يمكن البحث بطريقة سريعة للوصول إلى الإحصائيات المتعلقة بتطور الإجرام وسن الجانحين مما يعطي رؤية أوضح للهيئات على المستوى المركزي لدراسة طلبات العفو والتحويلات وكذلك من أجل السعي إلى تطبيق برامج تساهم في إعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين.

[1] – نفس المرجع.

[2] – نفس المرجع.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

المطلب الثاني: تطوير المعلوماتية المركزية

حققت الدولة عدة إنجازات في مجال تطوير المعلوماتية من خلال إعداد شبكة مركزية تكوّن بنية تحتية وقاعدة ضرورية لإستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المتطورة من طرف كفاءات هذا القطاع، وقد تم ربط كافة الجهات القضائية بواسطة ألياف بصرية ذات تدفق عالي، كما تم العمل على رفع التدفق للشبكة العنكبوتية لقطاع العدالة مع ما يتناسب ومختلف الخدمات المقدمة للمتعاملين. إن تطوير وتسهيل الخدمات العمومية لمرفق القضاء يتم عن طريق إستحداث منظومة مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات التي تتعلق بالنشاط القضائي، تسمح بإدارة وتسيير ومتابعة الملفات القضائية بدأً من تسجيل القضايا الى البت النهائي فيها. وذلك بهدف تحديث نظام المساعدين للعدالة.كما تم إستحداث أنظمة معلوماتية مساعدة في مجال تسيير أوامر القبض على المتهمين والكف عن القبض وكذلك أوامر المنع من الدخول أو الخروج من الوطن ورفعها .

إضافة إلى الإعتماد على الرقمنة في حفظ وتنظيم أرشيف العمل القضائي، وسنعالج هذه النقاط من خلال الفروع أدناه .

الفرع الأول: تحديث نظام مساعدي العدالة

المقصود بمساعدي العدالة، المحامين والمحضرين القضائيين والموثقين ولقد بدأ تطبيق نظام التسيير الآلي لمساعدي العدالة حيز التنفيذ وقد وفّر لهم عدة خدمات ميسّرة ومبسّطة، بحيث يمكن للمحامين فتح حساب خاص بهم، يستطيع كل محام من خلاله البحث والإطلاع على القضايا التي سبق له وأن تأسس فيها وكذلك تمكنه من تقنية استخراج الأحكام والقرارات بطريقة آلية عن طريق هذا الحساب.

الفرع الثاني: آلية أوامر المنع والرفع والقبض والكف

تم استحداث قاعدة معطيات مركزية لأوامر القبض وإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن السلطات القضائية، مع وضع تطبيقه خاصة تحت تصرف مصالح الضبطية القضائية، وذلك للإطلاع على هذه التدابير والأوامر والإخطارات الموقعة إلكترونيا، مما يضمن التسيير الفعال لمرفق العدالة في هذا المجال قصد ضمان الحقوق والحريات الفردية.كما تم الاعتماد على النظام الآلي لتسيير أوامر المنع من مغادرة التراب الوطني وفقا لأحكام المادة 136 مكرر من الامر رقم(02/15) [1] المؤرخ في 2015/07/23 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

حيث تم استحداث قاعدة معطيات مركزية خاصة تسهر على تنفيذ هذه الخدمات بعد ان يتم إرسالها إلى المصالح المختصة للضبطية القضائية بصفة إلكترونية.

[1] – القانون (02/15) المؤرخ في 2015/07/23 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، المنشور بالجريدة الرسمية، عدد 40، المؤرخة في 2015/07/23.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304

الفرع الثالث: الرقمنة في الإحصائيات والأرشيف

تجسيدا للمبدأ الإدارة الالكترونية وبهدف المساهمة في عملية التجريد المادي للوثائق وترشيد النفقات الناجمة عن استخدام وحفظ المحررات في شكلها الورقي، شرعت وزارة العدل في عملية رقمنة الوثائق والمحررات الإدارية والقضائية وكذا سجلات الحالة المدنية، بواسطة أجهزة المسح الضوئي، كل ذلك قصد الاستغلال الامثل لأرشيف قطاع العدالة وحسن تسييره إلكترونيا، وسنتناول ذلك من خلال ما يلي:

أولا – الجدول التحليلي والخريطة القضائية:

وهي تلك الإحصائيات التي تتم عن طريق جمع البيانات وتبويبها وترتيبها فتُعتبر هذه الآلية عبارة عن أرضية لاتخاذ القرارات المناسبة لتدارك النقائص الحاصلة، يقدم هذا الجدول الأرقام الدّالة حول الوسائل والهياكل والموارد البشرية والمادية وكذا النشاط العام لكل جهة قضائية وكل مؤسسة عقابية ومؤشرات حول نسبة التغطية القضائية واللجوء إلى القضاء وكذا مردودية النشاط القضائي[1].

ثانيا – ترقيم الأرشيف القضائي:

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي عن طريق استخدام التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال التي تضمن عدم تلف هذه الوثائق وكذلك سهولة عملية الاسترجاع بسرعة وفعالية، ربحا للوقت وتوفيرا للجهد.

ثالثا – نظام تسيير الأرشيف التاريخي:

يمكن هذا النظام من تقديم الخدمة إلى المساجين القدامى إبان الحرب التحريرية يخصص لهم ولذويهم شباك خاص على مستوى كل مجلس قضائي، يمكن من تسهيل الخدمات في هذا المجال. ورغم هذا الكم الهائل من الخدمات المتاحة والمقدمة في قطاع العدالة إلا أن هناك العديد من المشاريع التي هي قيد الدراسة التي تهدف إلى تحسين وترقية الخدمة العمومية في هذا القطاع الحساس الذي له علاقة مباشرة بالمواطن.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم التطرق الى عدة نقاط جوهرية أهمها معرفة مساهمة ودور الإدارة الالكترونية في قطاع العدالة الجزائرية الذي عرف قفزة نوعية في هذا المجال من خلال تسخير إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وضعت تحت تصرف المديرية العامة المكلفة بعصرنة قطاع العدالة والتي لم تدّخر جهدًا في المضي قدمًا نحو تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ولكل المواطنين بصفة عامة. تجسد ذلك انطلاقًا من التطبيقة الآلية ونظام متابعة القضايا إلى

[1] – حياة قادة، المرجع السابق.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية

رقمنة صحيفة السوابق القضائية وكذا شهادة الجنسية والطعون ثم استخراج الأحكام والقرارات وكذا قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة التي تستخرج على المستوى المحلي، كل هذا بهدف تقريب الإدارة من المواطن.

إضافة إلى الخدمات المقدمة عن بعد الذي يتم بواسطة الأجهزة السمعية والبصرية المتطورة التي تهدف في مجملها إلى تسهيل وتطوير الخدمات العمومية في ظل مواكبة التطور التكنولوجي، كالمحاكمات عن بعد، والتكوين القانوني لموظفي العدالة عن طريق التواصل بين مفاصل هذا القطاع وحتى بينه وبين الأجهزة والمؤسسات الأجنبية.

ورغم ذلك فإن إصلاح العدالة لا يقتصر على تزويد المرفق بأجهزة حديثة ومكاتب جديدة ولكن مصطلح إصلاح العدالة يشمل دلالة أوسع بحيث يقتضي أيضًا ضرورة إعادة النظر في الهيكلة والمناهج الحالية بإعادة صياغة قوانين وتشريعات قانونية تهدف في مجملها إلى تحقيق العدالة وبعث الاستقرار في أوساط المجتمع.

ونؤكد في الختام بأن التكنولوجيا الحديثة ساهمت إلى حد كبير في تحسين الخدمات العمومية المقدمة في قطاع العدالة الجزائرية، أما الاقتراحات التي يمكن لنا إثارتها حول هذا الموضوع فارتأيت طرح ما يلي:

- تكثيف التكوين لموظفي هذا القطاع لا سيما في المجال الالكتروني وفقا للمعايير الحديثة حتى يتم تجنب الإشكالات التي تهدد الإدارة الإلكترونية كالأعطاب التقنية التي غالبا ما تتعرض لها هذه الأنظمة والتي من شأنها تعطيل الخدمات العمومية .
- ضرورة التفكير في جعل هذه الشبكات مفتوحة للجميع في الجوانب التي تخص العامة، لتعميم الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، شرط إحترام السّرية المطلوبة في بعض المجالات، ويتم كل ذلك تحت نظام محمي قانونا يمنح الإئتمان والمصداقية لهذه الخدمات التي تتيحها الأساليب الإلكترونية الحديثة.
- تطوير نظام التعليم منذ المراحل الأولى لإعداد الأجيال الجديدة بشكل يؤهلهم لنجاح تعاملهم مع التطورات العلمية التكنولوجية، إيماناً بأن التحول اليوم للإدارة العامة الإلكترونية ستتبعه تحولات جديدة .
- نشر الوعي العام المساند للتحول إلى نظام الإدارة الإلكترونية، فلا إدارة إلكترونية دون جمهور إلكتروني.
- الاهتمام بدور الأنظمة الإلكترونية، عن طريق الإصلاح الذي يتسم بالشمولية والتكامل بين النصوص التشريعية وواقع الإدارة الالكترونية.
- الإستفادة من التجارب الأجنبية والعربية في مجال الإدارة الإلكترونية، دراسة وتبادلاً للمعلومات والخبرات مع تحقيق التواصل بين الدول العربية في هذا المجال.

E-ISSN: 2602-6791 ISSN: 2353-0251
جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات القانونية والسياسية
موقع المجلة عبر البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية، وفق الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/304